الاسم

سايح فطيمة

يومي 7 و 8 نوفمبر 2018،

عنوان المداخلة

جريمة السرقة العلمية في الجامعات وطرق محاربتها-مع الإشارة إلى الجزائر

عنوان الملتقى

الملتقى الوطني حول الأمانة العلمية "ثقافة الباحث العلمي الأكاديمي"المنظم من طرف مخبر القانون والعقار بكلية الحقوق والعلوم السياسية يومي 07 و08 نوفمبر2018 جامعة لونيسي علي البليدة 2 ، الجزائر

النوع

مداخلة وطنية

اللغة

عربية

جريمة السرقة العلمية في الجامعات و طرق محاربتها-مع الإشارة إلى حالة الجزائر-

سايح فطيمة

المركز الجامعي لغيليزان

sfatima142009@gmail.com

محور المشاركة: المحور الثالث ضبط الجزاء العقابي لمخالفات السرقة العلمية.

الملخص:

تُعدُّ السرقة العلمية أو " البلاجيا" جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية. هي كل شكل من أشكال النقل غير القانوني في المنشورات و البحوث العلمية و المذكرات الجامعية. حيث أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الراهن أشد منها في أي وقت مضى، فقد أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة و الرفاهية للإنسان، و تضمن له التفوق على غيره من جهة ومن جهة أخرى أدركت الدولُ المتقدمة و المتخلفة على حد السواء أهميته في النهوض بالاقتصاد. إلا أنَّه في الآونة الأخيرة بدأت السرقات العلمية في الانتشار خاصة مع تطور وسائل الإعلام الاتصال و كذا التكنولوجيات الحديثة و الشبكات الاجتماعية. هذا ما دفع العديد من

الحكومات لمحاصرة عمليات السرقات العلمية بالجامعات، بحيث سنت وزارة التعليم العالي قوانين و إجراءات تلزم بوضع كل من يثبت قيامه بعملية السرقة تحت طائلة القانون الذي قد يصل العقاب فيه إلى الشطب من الجامعة بالكامل ومنعه من التدريس بأي جامعة- حيث تقرر إلزام كل من متقدم لمناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه باللغة الإنجليزية بأن يأتي قبل المناقشة بشهادة من المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات أو بأي من فروعها بالجامعات المختلفة تؤكد أنَّ الرسالة العلمية أو البحث المقدم للترقية لا يوجد به نقل أو اقتباس علمي كما يسمح فقط بنسبة 25% كحد أقصي للاقتباس و لاستدلال الباحث علي طبيعة موضوع البحث الذي يناقشه.

الإشكالية:

ماذا نقصد بالسرقات العلمية و ما السبيل للحد منها؟

و من هذا السؤال الرئيسي تتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بالبحث العلمي؟
- ما هي السرقات العلمية؟
- و ما السبيل لمحاربتها في مختلف الجامعات و المراكز البحث؟

منهجية البحث: اعتمدنا في بحثنا على منهج تحليلي وصفي بحيث قُسم البحث إلى ثلاث محاور:

المحور الأول: مفاهيم حول اساسيات البحث العلمي.

المحور الثاني: الإطار النظري للسرقات العلمية.

المحور الثالث: محاربة السرقات العلمية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر -.

المقدمة:

تزامناً مع التطور المنقطع النظير الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، أصبحت السرقة العلمية من أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة و المتعددة الوجوه في البيئة الجامعية. و تكاد لا تخلو دولة من هذه المعضلة خاصة في الدول الفقيرة و السائرة في طريق النمو. فالسرقة العلمية هي عندما يقوم الكاتب مُتعَّمداً استخدام كلمات أو أفكار أو معلومات (ليست عامة) خاصة بشخص أخر بدون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، مُنسباً إياها إلى نفسه. و للسرقة العلمية عدة سلبيات فهي تؤثر سلباً على تقدم الدول و تطورها و انحطاط المستوى التعليمي و الأكاديمي لمختلف الجامعات و منها الجزائرية. فالجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة. و لهذا قامت وزارة التعليم و البحث العلمي الجزائرية بسن قوانين و مراسيم و قرارات من أجل مُعاقبة و تتبع المخالفين لنصوص و قوانين الأمانة العلمية و أخلاقيات المهنة.

المحور الأول: عموميات حول البحث العلمي.

1. تعاريف حول البحث العلمي

يتكون هذا الاصطلاح (البحث العلمي) من كلمتين و هما: كلمة البحث و كلمة العلم.

فكلمة البحث: تُرد إلى الفعل الماضي "بَحَثَ" نقصد بها الطلب ، التقصي، التفتيش و التتبع..، وهي مشتقة من الفعل : بحث بمعنى طلب، أو تقصى، أو فتش، أو تتبع، أو تمرس، أو سأل، أو حاول، أو اكتشف...

أما كلمة العلمي لغة : فهي كلمة منسوبة إلى العلم الذي ينتمي إلى المعرفة فهو نوع من المعرفة العلمية، و الدراية، و إدراك الحقائق. و العلم يعني الإحاطة و الإلمام بالأشياء، و المعرفة بكل ما يتصل بها ، بقصد نشرها في المجتمع[i].

و من هذين التعريفين فإنَّ البحث العلمي يقصد به "التقصي و التفتيش و التتبع لموضوع العلم وفقاً لقواعد و شروط هي حكر على العلم دون غيره"[ii] يُعتبر البحث العلمي مجهود مُنظم يُبذل وفق طُرق الأكاديمية مضبوطة بهدف التعرف على واقع وحقيقة الأشياء و الظواهر، فكلمة البحث تدل على التفتيش بمثابرة كما تدل أيضاً على الفحص بحذر مُستمر . أمَّا **كلمة العلم**" كما يعُرفه قاموس ويبستر الحديث هو المعرفة المنسقة الناتجة عن الملاحظة و الدراسة و التجريب و التي تتم بهدف تحديد طبيعة أصول الشيء الذي تتم دراستهiii"

و يعرفه (Maurice Angeres) على أنَّه "نشاط علمي يعتمد على عملية جمع و تحليل البيانات بهدف الإجابة عن مشكلة معينة"[iv] ، و لقد عرف ويتني (F. Whitney) البحث العلمي بأنَّه "استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف الحقائق و القواعد العامة يُمكن التحقق منها مستقبلا[v].

فالبحث العلمي هو "إجراء عملي مُنظم و مضبوط و جهد علمي يهدف إلى اكتشاف الحقائق الجديدة و التأكد من صحتها و تحليل العلاقات بين الحقائق المختلفة"[vi] فالبحث العلمي هو "طريقة في التفكير و أسلوب النظر إلى الوقائع، يصبح معناها معنى المعطيات التي يتم جمعها واضحًا في ذهن الباحث"[vii] أمّا HILLWAY فيعرفه على أنَّه "وسيلة للدراسة يُمكن بواسطتها الوصول إلى حل مشكلة معينة و ذلك عن طريق التقصي الشامل و الدقيق لجميع الأدلة التي يمكن التحقق منها و التي تتصل بها المشكلة المحددة أو التي يحتمل أن تكون لها علاقة مع المشكلة[viii]. و يعرفه بوحوش و ذنيبات على أنّه "ذلك التحري و الاستقصاء المنظم الدقيق الهادف للكشف عن حقائق الأشياء و علاقتها مع بعضها البعض و ذلك من اجل تطوير أو تعديل الواقع الممارس لها فعلا"[ix]، و يُعرف أيضاً بأنّه "بذل جهد في موضوع ما و جمع المسائل التي تتصل به و ثمرة هذا الجهد نتيجته"[x] فالبحث العلمي هو "عبارة عن جهد لاكتشاف الحقائق و المعارف يهدف للتحقق من موضوع معين بصورة منتظمة و مُمنهجة".[xi] فهو محاولة لدراسة أو إعطاء حلول لمشكلة تُواجه الباحث في محيطه أو مجتمعه.[xii] و هو سلوك إنساني مُنظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو فرضية أو توضيح لمواقف أو ظواهر معينة و فهم أسبابها و آليات مُعالجتها أو إيجاد حلول ناجعة لمشكلة ما تَهُمُ مجتمع.

فالبحث العلمي هو جهد فكري إنساني متصل يتطلب من الباحث أن يقوم بمسح جهود الباحثين السابقين و التطرق للدراسات لسابقة، و الإشارة إليها و الإضافة عليها و التمهيد للباحثين اللاحقين مستقبلاً، و هذا مع ضرورة أن يشير الباحث إلى نتائج يره في المجال المدروس، فيعتمدها و يبني عليها أو ينتقدها و يُبيّن

عُيوبها، و قد يستفيد الباحث من خلال فكرة يأخذها من غيره، فيقتبسها تماما أو يصوغها بلغته الخاصة، و تستلزم أخلاقيات البحث العلمي الإشارة إلى المصادر و الهوامش و توثيق جميع المعلومات و البيانات التي اعتمد عليها الباحث و استفاد منها في عمله العلمي.

2. عناصر البحث العلمي:

البحث العلمي هو سلوك إجرائي واع يحدث بعمليات تخطيطية و تنفيذية متنوعة للحصول على النتائج المقصودة. و يشمل البحث العلمي الأكاديمي عموما ثلاث عناصر أساسية و هي:[xiii]

- **المدخلات:**

و تتمثل في مجمل المعلومات و المعطيات التي تُجمل في تحديد مُشكل البحث و الإلمام به، فهي تحتوي على الإشكالية (السؤال الرئيسي) و مختلف التساؤلات الفرعية كما تتضمن جملة الخلفيات النظرية و التطبيقية لموضوع البحث و كذلك الأدبيات و مختلف المعلومات العلمية. فهذه المرحلة تتكون أيضاً من عدد من العناصر أهمها: الباحث و معرفته المتخصصة بالبحث العلمي، و دوافع اختيار البحث، ثم غرض أو هدف البحث و أهمية الدراسة، و كذا التعرض لأهم الدراسات و الأبحاث السابقة ، و فرضيات معالجة المشكلة و الإمكانيات المتوفرة لهذه المعالجة، إضافةً للصعوبات التي تعترض عمليات المعالجة و أهمية حلها للمعرفة البشرية و فائدة ذلك للفرد والمجتمع، و كذلك المفاهيم و المصطلحات التي سيتم تناولها بالبحث.

- **المعالجة:**

و تضم كل العمليات التي تدخل في إجراء البحث و تطبيق الطريقة أو الخطة و تحليل المعطيات و الأفكار، و يتم إجراء البحث من خلال تطبيق الأدوات و التحليل المعطيات. هذه المرحلة تتكون من العناصر التالية: منهجية بحث، المشكلة و التصميم الإحصائي المناسب لطبيعة الدراسة و ظروفها أو إجراءات حل المشكلة للوصول للنتائج المقصودة كما تتضمن مختلف الطرق و تقنيات اختبار الفرضيات المطروحة حول البحث و كذا طرق اختيار العينات و ماهية المادة العلمية المطلوبة و مواصفاتها و طرق جمع البيانات و أساليب التحليل الإحصائي المناسبة للدراسة و التفسير و مناقشة النتائج.

- **المخرجات :**

و هي مجمل النتائج التي تم التوصل إليها بما في ذلك نتائج القياسات و التجارب و الاختبارات التي تُرتب في جداول تتضمَّن نتائج التحليل الإحصائي لها ثم تُختصر في جداول أو أشكال أو خطوط بيانية تساهم في إبراز النتائج الهامة و مختلف الاستنتاجات و الحلول و التوصيات و تضمينات و غيرها، مثلما يوضح الشكل رقم 1 التالي:

الشكل رقم 1: مراحل البحث العلمي

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الدكتور بلقاسم دودو ، 2014، طرق وتقنيات البحث العلمي ، المستوى أولى جذع مشترك ، موضوع المحاضرة : البحث العلمي ... مفهومه، أهميته ، عناصره ،أخلاقياته، ص. 3.

مهما كانت نوعية البحث العلمي فإنَّه يمر بالضرورة بعدة خطوات و مراحل أساسية تتصف بالتناسق و التكامل و التسلسل فيما بينها و تشمل خطوات البحث العلمي النقاط التالية،[xiv] مثلما يوضح الجدول رقم 1 :

الجدول رقم (1): خطوات البحث العلمي

خطوات البحث	العنوان
الخطوة 1	الشعور بالمشكلة (الإشكالية)
الخطوة 2	التحديد الدقيق للمشكلة (الإشكالية)
الخطوة 3	تحديد أبعاد البحث و أهدافه
الخطوة 4	استطلاع الدراسات السابقة
الخطوة 5	صياغة فرضيات البحث
الخطوة 6	تصميم البحث
الخطوة 7	جمع البيانات و المعطيات (المعلومات)
الخطوة 8	تجهيز البيانات و المعلومات و تصنيفها
الخطوة 9	تحليل البيانات و المعلومات اختبار الفرضيات و التوصل إلى النتائج
الخطوة 10	كتابة البحث و الإجابة عن أسئلة الدراسة و تحقيق أهدافها

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مقال حيرش نوردين، 2015، البحث العلمي و مراحله -التهيئة القبلية للباحث-، أعمال الملتقى تثمين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص. 11.

3. أهمية البحث العلمي

إنّ الحاجة إلى الدراسات و البحوث و التعلم أضحت اليوم مهمة أكثر من أي وقت مضى ، فالعلم و العالم في سباق للوصول إلى اكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من العلوم التي تكفل الرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره. و إذا كانت الدول المتقدمة تولي اهتمامًا كبيرًا للبحث العلمي فهذا لخير دليل على أنَّها أدركت أنَّ عظمة الأمم و تطورها تكمن في قدرات أبنائها العلمية و الفكرية و السلوكية. و البحث العلمي ميدان خصب ودعامة أساسية لاقتصاد الدول وتطوراته، و بالتالي يحقق

الرفاهية لشعوبها و المحافظة على مكانتها الدولية. و البحث العلمي يعمل على تزويد المجتمع بالمعرفة و العلم و المساهمة الايجابية في ازدهاره و تقديم الحلول لمختلف المشاكل.

و يحتل البحث العلمي في الوقت الراهن، مكانًا بارزاً في تقدم النهضة العلمية وتطورها، من خلال مساهمة الباحثين بإضافتهم المبتكرة في رصيد المعرفة الإنسانية، حيث تعتبر المؤسسات الأكاديمية هي المراكز الرئيسية لهذا النشاط العلمي الحيوي ، بما لها من وظيفة أساسية في تشجيع البحث العلمي وتنشيطه و إثارة الحوافز العلمية لدى الطالب و الدارس حتى يتمكن من القيام بهذه المهمة على أكمل وجه.

فقد أصبح البحث العلمي من ضروريات المجتمعات حيث يعتبر من الأمور المسلم بها في المؤسسات الأكاديمية و مراكز البحث، نظرًا لاستخدامه في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع و لم يعد البحث العلمي مقتصراً على ميادين العلوم الطبيعية وحدها. و يمكن أن نلخص أهمية البحث العلمي في النقاط التالية:

1. البحث العلمي عبارة عن علم قائم بحد ذاته كسائر العلوم فهو منهجية منظمة مدروسة تفرز نتائج منطقية و موضوعية توظف في حل مشاكل المعرفة البشرية مما يؤدي لتقدم الإنسان و انتقاله من توفير الحاجيات اليومية إلى أفضليات أخرى أعلى و أكثر قيمةمن ذي قبل ليعزز تفوقه الحضاري.
2. إنَّ البحث العلمي ينمي المردود السلوكي للأفراد كماً و نوعاً و يزيد من نسب نجاح أعمالهم وبالتالي تزدهر حياتهم و تتوسع طموحاتهم. و بما أنَّ البحث العلمي يُعد من أهم و أعقد أوجه النشاط الفكري، فإنَّه يعمل على اكتساب مهارات بحثية للطلبة تجعلهم قادرين على إضافة معرفة جديدة إلى رصيد الفكر الإنساني.
3. تبسيط و توضيح النظريات العلمية التي تم التوصل إليها أو التحقق من صلاحيتها.
4. التوصل لحل المشاكل العلمية و العملية التي تواجه المجتمع (الأفراد و الجماعات).
5. إيجاد تقنيات حديثة أكثر تطوراً و أساليب حياة جديدة و متطورة عبر الاستفادة من الموارد الطبيعية غير المستغلة مما يساهم في زيادة المعرفة البشرية الحضارية.
6. البحث العلمي الدقيق يقود حتماً إلى التقدم و الرقي و الازدهار لمختلف المجتمعات و الشعوب. فالبحث العلمي -بلا شك- يمثل مفتاحًا للنجاح و التطور نحو الأفضل، فهو ضروري للإنسان، لأنَّ من خلاله يتمكَّن الإنسان من معرفة الحقائق المحيطة به و كذا الظواهر التي يجهلها مما يساعده على فهم المسائل و القضايا التي تواجهه في حياته العملية.
7. التعود على معالجة المواضيع بموضوعية و نزاهة و نظام في العمل من طرف الباحث.
8. إثراء معلومات الطالب في مواضيع معينة.
9. البحث العلمي هو نظام سلوكي يعمل على زيادة الإدراك البشري و تنمية قدرته على الاستفادة بكل ما تتوفر عليه الطبيعة و يوفر حياة حضارية كريمة للفرد و المجتمع.

المحور الثاني: الإطار النظري للسرقة العلمية.

السرقة العلمية "أو ما يسمى بالسرقة المعرفية (لأن كلمة المعرفة أعمق في الدلالة،) أو "الفساد العلمي" ظاهرة تشكوا منها جميع الدول متقدمة كانت أو متخلفة.[xv] تزامناً مع التطور المنقطع النظير الذي يشهده العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، أصبحت السرقة العلمية من أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة و المتعددة الوجوه في البيئة الجامعية. و هناك العديد من المصطلحات المرادفة للسرقة العلمية أهمها : السرقة الفكرية (Plagiarism)، السرقة الأدبية (Literary theft)، الانتحال (Plagiarism) و القرصنة الأدبية (Literary piracy).[xvi] فالسرقة العلمية هي انتهاك حقوق الملكية الفكرية، أو حق المؤلف تحديدًا، و التي يعتبر الانتحال أبرز صورها. كما يمكن تعريف السرقة العلمية في ابسط معناها

على أنَّها تمثل انتهاكاً أكاديميًا خطيرًا، و تُعرف السرقة العلمية أيضاً على أنَّها "تحدث عندما يقوم الكاتب مُتعمداً باستخدام كلمات أو أفكار أو معلومات (ليست عامة) خاصة بشخص أخر بدون تعريف أو ذكر هذا الشخص أو مصدر هذه الكلمات أو المعلومات، منسباً إياها إلى نفسه. و ينطبق هذا التعريف على مختلف الكتابات سواءًا كانت المنشورة ورقياً أو الكترونياً أو الخاصة بطلاب آخرين".[xvii] و هي "استخدام غير معترف به لأفكار و أعمال الآخرين، يحدث بقصد، أو بغير قصد، و سواء أكانت مقصودة أو غير مقصودة"[xviii]. السرقة العلمية هي انتهاك حقوق الطباعة . ففي حالة الفشل في الحصول على موافقة المؤلف الأصلي قد تؤدي إلى أضرار و غرامات و ملاحقات قضائية، و إلى ما هو أسوأ من ذالك. كما أنّها تحط من أعمال الآخرين و تعطي السارق الحق في التفوق غير العادل على أقرانه الذين يعتمدون على أنفسهم في إنجاز أعمالهم البحثية الخاصة. و تمثل انتهاكا لميثاق الأمانة العلمية، و لسمعة برامج البحث والجامعات و حتى الدول.[xix] ويعرف صابر بليدي السرقة العلمية، بكونها "كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها، أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى، وهي كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور، أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية، أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين[xx]." و يمكن تعريف السرقة العلمية على حسب الفصل الثاني في المادة رقم 3 من القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلة 2016 "تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار ، كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية ،تعتبر سرقة علمية ما يأتي:"

- ✓ "كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها أو أصحابها الأصليين.
- ✓ اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.
- ✓ استعمال برهان أو استدلال معين و دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين.
- ✓ نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة و اعتباره عملا شخصيا.
- ✓ استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات أو جداول إحصائية أو مخططات من نص أو مقال و دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين.
- ✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بإدراج إسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.
- ✓ الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر.
- ✓ استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين.
- ✓ قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث أخر لم يشارك في انجاز العمل بإذن أو دون إذن و بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.
- ✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بانجاز أعمال علمية من اجل تبنيها في مشروح بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة جامعية بيداغوجية أو تقرير علمي.
- ✓ استعمال أو قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث ألاستشفائي أو الباحث الدائم أو أي شخص أخر أعمال الطلبة و مذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية أو الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات و الدوريات.

- ✓ إدراج أسماء خبراء و محكمين كأعضاء في اللجان العلمية و الملتقيات الوطنية أو الدولية في المجلات و الدوريات من اجل كسب المصداقية، دون علم و موافقة وتعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في انجازها"[xxi].

أمَّا المنتحل فيعرف حسب قاموس Chombers"بأنه لص وأنه الشخص الذي سرق أفكار وكتابات الآخرين ... بهدف تحقيق المكاسب كالمنح المالية"[xxii].

2. أنواع السرقات العلمية:

للسرقة العلمية عدة أنواع كما يوضح **الشكل رقم 2** نوجزها فيما يلي:

الشكل رقم 2: أنواع السرقة العلمية

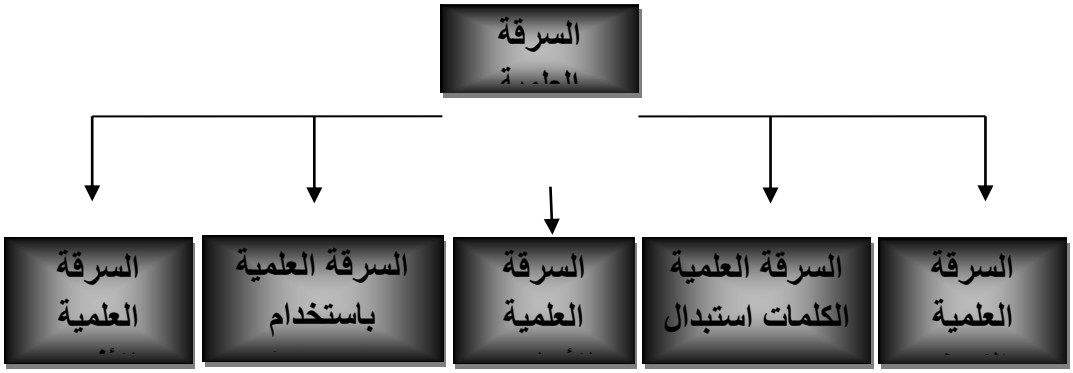

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1434هـ، السرقة العلمية: ما هي ؟ و كيف أتجنبها، سلسلة دعم التعلم و التعليم في الجامعة، وزارة التعليم العالي، ص. 18 و 19.

1. السرقة العلمية الناتجة عن النسخ و اللصق.

و تكون عند استخدام جملة أو تعبير استخداماً حرفياً، كما ورد في مصدره الأصلي، دون استخدام لعلامات التنصيص، والإشارة للمصدر و دون الاستعانة بالمزدوجتين أو التهميش.

2. السرقة العلمية باستبدال الكلمات.

و هي اقتباس جملة من أحد المصادر و تغيير بعض كلماتها لتبدو مبتكرة، و لتجنب ذلك يجب وضعها بين علامتي تنصيص، و ذكر مصدرها. و لابد أن نشير هنا إلى أن بعض حالات الاقتباس تستدعي إعادة صياغة الكلام المقتَبس ، لكن ذلك لا يمنع ذكر المصادر الأصلية المقتبس منها ، مع الإشارة إلى تغيير الصياغة[xxiii].

3. السرقة العلمية للأسلوب.

المقصود بها إتباع نفس طريقة كتابة المقال الأصلي، جملة بجملة ، ومقطعاً بمقطع ، فهذه سرقة علمية ، مع أن المكتوب لا يتطابق مع الوارد في النص الأصلي، و لا مع طريقة ترتيبه ؛ هي سرقة للتفكير المنطقي الذي اتبعه المؤلف الأصلي في خطة البحث أي في هندسة عمله.

4. السرقة العلمية باستخدام الاستعارة.

في بعض الأحيان يجد الباحث نفسه مجبر على تقديم توضيحات إضافية ، أو تقديم شرح يلمس حس القارئ ومشاعره بطريقة أفضل من الوصف الصريح المباشر للعنصر أو العملية ، لذا وجب عليه إحالة مختلف الاستعارات لأصحابها الأصليين. فالاستعارة وسيلة من الوسائل المهمة التي يعتمد عليها المؤلف في توصيل فكرته. و يحق له إذا لم يستطع صياغة استعارة خاصة به اقتباس الاستعارات الواردة في كتابات الآخرين شريطة ذكر مرجعيتها لأصحابها.

5. السرقة العلمية للأفكار.

يجب ذكر أصحاب الأفكار الحقيقيين في حال الاستعانة بفكرة أبدعها مؤلف أو باحث ما ، أو توصيات أو مقترحات قدمها لحل مشكلة ما ، يجب نسبتهما له بوضوح . و لا يجب الخلط هنا بين الأفكار و المفاهيم الخاصة، و بين مسلمات المعرفة التي لا يحتاج الباحث إلى نسبتها لأحد، فتعريف بعض الظواهر على سبيل المثال، لا يحتاج الباحث إلى توثيق و إشارة مرجعية، فهذا يندرج تحت المعارف العامة ، لكن إذا استعان الباحث بأفكار جديدة لآخرين في أثناء بحثه عن ثقب طبقة الأوزون مثلاً، أو حل جديد لمعضلة فيزيائية، فإنَّ ذلك يتطلب منه الدقة في نسبتها إلى أصحابها [xxiv].كما قسم الدكتور عبد الفتاح خضر(2006) سرقة العلمية للأفكار إلى ثلاث أقسام:

- ✓ سرقه شاملة
- ✓ سرقه علمية
- ✓ سرقه عن طريق الترجمة

بحيث تُعد السرقة الشاملة للأفكار من اشدّ و اخطر أنواع السرقات الفكرية و التي من خلالها يسطو فيها السارق على أفكار غيره سطوا جلياً صريحاً و مفضوحاً فينقل العبارات كما هي بدون أي تغيير.[xxv] و تعتبر السرقة الكاملة من أبشع انواع السرقة العلمية و فيها يسطو الباحث على بحث بأكمله نشره غيره

من الباحثين ، وتصل به الجرأة لأن يحذف اسم الباحث الحقيقي يضع اسمه بدلا منه و ينسب البحث دون أدني تغيير فيه لنفسه[xxvi].

و للسرقة العلمية عدة أشكال نذكر منها:

- استخدام كلمات ، أو نصوص ، أو فكر ، أو رسوم توضيحية لمؤلف آخر.
- التقصير في نسب التوثيق للمؤلف الأصلي.
- تلميح مرتكب السرقة العلمية بأنَّه المؤلف.
- التقصير في الحصول على موافقة المؤلف الأصلي.

و تعتبر السرقة العلمية جرماً خطيراً لا يمكن التغاضي عن مرتكبه و لا التضامن أو التعاطف معه و لا التهاون على فعله للأسباب الآتية:

- ✓ السرقة العلمية احد أهم أنواع الخداع وخيانة الأمانة ؛ لأنها تقديم مشوه لأعمال الآخرين ، و إدعاء ملكيتها.
- ✓ السرقة العلمية انتهاك لحقوق الغير و لحقوق الطباعة. ففي حالة عدم موافقة المؤلف الأصلي قد تؤدي إلى أضرار و غرامات و متابعات قضائية ، و إلى ما هو أسوأ بكثير من ذلك.
- ✓ السرقة العلمية تمنح السارق الحق في التفوق الغير العادل على أقرانه الذين يعتمدون على أنفسهم في إنجاز أعمالهم البحثية الخاصة.
- ✓ السرقة العلمية تمثل انتهاكاً صريحاً لميثاق أخلاقيات المهنة و الأمانة العلمية، وسمعة برامج البحث، مراكز البحث، و الجامعات، المعاهد و حتى الدول[xxvii].

المحور الثالث: محاربة السرقات العلمية- مع الإشارة إلى حالة الجزائر -.

1. واقع السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية

لقد أسقطت المؤسسات الخاصة بتصنيف الجامعات على المستوى العالمي الجامعات الجزائرية من قائمة أحسن الجامعات بحيث لم يتضمن تصنيف شنغهاي الدولي للجامعات حسب الترتيب الصادر في فبراير 2016، اسم أية جامعة جزائرية ضمن أفضل 500 جامعة على المستوى العالمي، و يعتمد هذا التصنيف على الأداء الأكاديمي في ما يتعلق بالبحوث العلمية و كذا حجم الدراسات و الأبحاث المنشورة في المجلات. هذا و قد قامت مؤسسة "تايمز هاير إيديوكيشن " البريطانية المتخصصة، بإسقاط جميع الجامعات الجزائرية في تصنيف أفضل 800 جامعة في العالم لشهر ديسمبر 2016، و يقوم الترتيب على معايير التدريس و البحث ونقل المعرفة[xxviii]. في حين أدرج تصنيف "ويبومتريكس " العالمي للجامعات، الذي يصدره المجلس العالي للبحث العلمي في إسبانيا ويغطي25 ألف جامعة، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس غربي الجزائر في المرتبة 1733 عالميا و 21 عربيا كأفضل ترتيب لجامعة جزائرية وفقا لتنصيف شهر يناير2016، واحتلت جامعة سعد دحلب بالبليدة المركز 3760 عالميا و 89 عربيا، فيما جاءت جامعة خنشلة شرقي الجزائر(الجامعة التي جرت فيها أكثر وقائع السرقات) أي (حوالي 5 سرقات علمية) في المرتبة 14393 عالميا و 389 على الصعيد العربي مثلما يوضح الجدول رقم 2[xxix].

الجدول رقم : (2) ترتيب الجامعات الجزائرية حسب تصنيف "ويبومتريكس " العالمي للجامعات لسنة 2016

اسم الجامعة	الترتيب العالمي	الترتيب العربي

جامعة جيلالي اليابس "سيدي بلعباس"	1733	21
جامعة سعد دحلب "بليدة"	3760	89
جامعة خنشلة	14393	389

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على العربي الجديد، 2016، مساع جزائرية لتأسيس هيئة لمواجهة السرقات العلمية ، تحقيقات، الاثنين 7 مارس / آذار 2016 م 27 جمادى الأول 1437 ه العدد 553 السنة الثانية، ص.26.

و يقدم تصنيف "ويبومتريكس ترتيب الجامعات الجزائرية وطنيا و عربيا حيث احتلت جامعة سيدي بلعباس المرتبة الأولى حسب ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم : (3) ترتيب الجامعات الجزائرية حسب تصنيف "ويبومتريكس " وطنياً، عربياً و عالمياً

اسم الجامعة	المرتبة وطنية	المرتبة العربية	المرتبة العالمية
جامعة جيلالي اليابس	1	30	2131
جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنلوجيا	2	33	2198
جامعة قسنطينة 1	3	50	2524
جامعة تلمسان	4	58	2614
جامعة ورقلة	5	65	2703
جامعة بجاية	6	71	2913

المصدر: ترتيب الجامعات الجزائرية عربيا حسب تصنيف webometrics لسنة 2017 **فضاء التعليم العالي**-02-2017 ، على الانترنت :https://www.nitrosystem.net ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ماي 2018، على الساعة 17 سا و 1 دقيقة.

من خلال الجدولين نلاحظ أنَّ بالرغم من الحفاظ على المرتبة الأولى وطنيا تقهقرت جامعة سيدي بلعباس في الترتيب العالمي من 1733 سنة 2016الى المرتبة 2131 سنة 2017 و من المرتبة 21 عربيا سنة 2016 إلى المرتبة 30 سنة 2017.

و لا يزال البحث العلمي في معظم الجامعات العربية دون المستوى المرغوب.[xxx] و هذا راجع إلى العديد من المشاكل كالفساد و المحسوبية و البيروقراطية و السرقات العلمية، حيث سجلت الجزائر حوالي 22 سرقة علمية منذ جانفي سنة 2011 إلى غاية 2016 بالإضافة إلى سرقة علمية في جامعة بشار، وتمثلت هذه السرقة في نشر مقال سنة 2017، وهو نسخة طبق الأصل لمقال نشر في 2013، وهو المقال الوحيد في مشوار العلمي لمدير جامعة بشار والذي تحصل به على درجة بروفيسور، بعد أن حذف منه أسماء الباحثين والمؤلفين الأصليين له بالإضافة إلى بعض الشخصيات من الوزارة و البرلمان قاموا بالسرقات

العلمية للحصول على ترقيات و غيرها[xxxi] و بالتالي حوالي 23 سرقة إلى غاية 2017 في مختلف الجامعات الجزائرية مثلما يوضح الجدول رقم 3 التالي:

الجدول رقم : (4) عدد السرقات العلمية في الجامعات الجزائرية من الفترة الممتدة من جانفي 2011 إلى غاية 2017

عدد السرقات العلمية	المستوى	عدد ضحايا السرقة العلمية من حيث الدولة
16	دكتوراه	11 ضحية سرقة العلمية من دول متفرقة : (إيران، فلسطين، فيتنام، بولندا، المغرب، المملكة السعودية، العراق و مصر)
5	ماجستير	
1	البحث العلمي	
1	الأستاذية	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على العربي الجديد، 2016، مساع جزائرية لتأسيس هيئة لمواجهة السرقات العلمية ، تحقيقات، الاثنين 7 مارس / آذار 2016 م 27 جمادى الأول 1437 ه العدد 553 السنة الثانية، ص.26. و ايضاً السرقات العلمية تطال مسؤولي المؤسسات الجامعية، مدير جامعة بشار يتورط في سرقة علمية لنيل درجة "بروفيسور"، 2 جانفي 2018، على الانترنت: https://www.elwassat.com/frontpege/2435.html ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ماي 2018، على الساعة 16 سا و 16 دقيقة.

كما يقول الباحث الجامعي الأكاديمي الجزائري، عمار عبد الرحمن: إنَّ سبب وجود الجامعات الجزائرية في المراكز الأخيرة في التصنيفات العالمية هو ضعف الأبحاث العلمية المنجزة وعدم تمويل مراكز البحث في الجزائر، و الأهم من ذلك هو سرقة الأبحاث العلمية، وكذا سوء التسيير على مستوى الجامعات من خلال تعيين عمداء و مسؤولين غير مؤهلين خاصة في تخصص العلوم الاجتماعية و الإنسانية.

هذا و قد أكَّد وزير التعليم العالي و البحث العلمي طاهر حجار أنَّ السرقات العلمية في التعليم العالي بالجزائر" لا تكاد تذكر، مقارنة بما يحدث في العالم"، مشيرا إلى أنَّ قطاع التعليم العالي و البحث العلمي وضع عدة تدابير تنظيمية متكاملة للتصدي لهذه الظاهرة، و شدَّد انتباه القطاع حول هذه الظاهرة التي تعتبر ظاهرة عالمية ولا تقتصر على الجزائر، مُؤكدا بأنَّ هذه السرقات العلمية في الجزائر" ليست سوى بعض السرقات التي لا تكاد تذكر إذا ما قارناها بما يحدث في العالم[xxxii] ."

2. سبل محاربة السرقة العلمية

تعتبر ظاهرة السرقات العلمية و أخلاقيات المهنة في الجامعة من الموضوعات البالغة الأهمية و التي تؤرق بال الأساتذة و الباحثين على حد السواء. و حسب السيد وزير التعليم العالي و البحث العلمي الأستاذ الدكتور الطاهر فإن معظم السرقات العلمية التي تم الإعلان عنها في الجزائر كانت قبل مناقشة الأطروحات" وبالتالي لا تُعتبر سرقة بالنظر إلى أنَّ المجلس العلمي يرفض مناقشة أطروحة مشبوهة و هذا ما يبرز حسبه يقظة المجالس العلمية على كل المستويات و في جميع الجامعات. مؤخرا أصبحت العديد من أعمال و بحوث الطلبة و الأساتذة الباحثين في الجامعة الجزائرية عرضة للسطو بطرق مختلفة كعمليات النسخ و اللصق والسحب، كما باتت مذكرات التخرج تعتمد على السرقات من مذكرات أجنبية و

حتى العربية منها، و من هذا المنطلق بات من ضروري وضع آليات علمية و عملية لمكافحة هذه الظاهرة في الوسط الجامعي و جميع المستويات بدايةً من مرحلة الليسانس و وصولا إلى المرحلة النهائية للبحث و التي تتوجها أطروحة الدكتوراه، اعتبارا من أنَّ أخلاقيات المهنة في الجامعة جوهرها الأساسي هو الأمانة العلمية و الالتزام بالمنهجية و الموضوعية التي يجب احترامها من قبل الباحث سواء كان طالباً أو أستاذاً.

فالسرقة العلمية أضحت ظاهرة عالمية خاصة مع تطور الثورة التكنولوجية و الاتصالات الأمر الذي جعلها لا تنحصر في بلد واحد و إنَّما في العالم بأسره كوننا نعيش في قرية صغيرة، فالجزائر كغيرها من الدول تعاني من هذه الظاهرة. و لهذا قامت وزارة التعليم و البحث العلمي الجزائرية بسن قوانين و مراسيم و قرارات من أجل معاقبة و تتبع المخالفين لنصوص و قوانين الأمانة العلمية و أخلاقيات المهنة. و من بين أهم القوانين نذكر العقوبات القانونية التي جاءت بها المادة رقم 24 من أحكام القانون المتعلق بالبحث العلمي، في الفصل الثامن الخاص بالتأديب في الجزائر، يعتبر خطأً مهنياً من الدرجة الرابعة قيام الأساتذة الباحثين و مشاركتهم في عمل ثابت للانتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها في رسائل الدكتوراه أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

و يكشف أحمد حمدي، عميد كلية علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر 3 أن المجلس العلمي هو الذي يسن العقوبات على مستوى الكلية بناء على مرسوم وزاري، في حال ثبتت تهمة السرقة العلمية في شهادتي الماجستير أو الدكتوراه، حيث إذ يتم إحالة المتهم إلى المجلس التأديبي، ويدرس حينها المجلس العلمي، الذي يتكون أعضاؤه من كبار أساتذة الكلية، الحالة المعنية، وتحدد نوعية العقوبة إما بإلغاء وسحب الشهادة من صاحبها و إقصائه من التسجيل في مرحلة ما بعد التدرج مستقبلاً، أو إنزال رتبة الباحث الأكاديمية، أو طرده بشكل نهائي.

يؤكد مدير البحث العلمي في وزارة التعليم العالي الجزائرية، عبد الحفيظ أوراغ، أنّ الوزارة تسعى إلى تأسيس هيئة جزائرية مكلفة بمحاربة السرقات العلمية تعمل على النظر في مختلف الشكاوى و إجراء تقارير الخبرة و تسليط العقوبات، التي تحدّدها القوانين، و التي تصل إلى إنزال الرتبة، أو الطرد ومتابعة السارقين قضائياً، مشيرا إلى أنّ هذه الهيئة ستكشف فضائح عشرات الأساتذة المنشورة أبحاثهم منذ سنوات، سواء في المقالات العلمية أو رسائل الدكتوراه و الماجستير. ويرى الدكتور الجامعي و الباحث الجزائري، نصر الدين العياضي، أنّه لا ينبغي فقط الاعتماد على الحل التقني أو الرقمي وحده لمحاربة ظاهرة السرقة العلمية، بل ينبغي توجيه الباحثين على اختلاف تخصصاتهم إلى اعتماد على الأسلوب العلمي في التعامل مع أفكار الآخرين و تدريس الطرق العلمية في الاقتباس والاستشهاد، و تبني أساليب حديثة في تلقين منهجية البحث العلمي هو ما يجب توفره في الحياة العلمية في الجزائر[xxxiii].

كما يُسمح فقط بنسبة 25% كحد أقصي للاقتباس و لاستدلال الباحث علي طبيعة موضوع البحث الذي يناقشه في كل الجامعات استثناءاً جامعة تلمسان التي تشترط أن لا يتجاوز الطالب ما نسبته 12 % كحد أقصى للاقتباس. كما يُلزم كل متقدم لمناقشة رسالة الماجستير أو الدكتوراه باللغة الإنجليزية بأن يأتي قبل المناقشة بشهادة من المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات أو بأي من فروعها بالجامعات المختلفة تؤكد أن الرسالة العلمية أو البحث المقدم للترقية لا يوجد به نقل أو اقتباس علمي. وفي ضوء الانتشار الخطير لظاهرة السرقة العلمية وجب الحديث عن أهم الأطر والضوابط الأخلاقية التي تحكم البحث العلمي.

هذا و قد جاءت قوانين مكملة و معززة لما تبنته الوزارة لمكافحة السرقة العلمية من خلال سنها لعقوبات جديدة : العقوبات المترتبة عن السرقة العلمية بحسب المنشور الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28جويلية 2016 ، حيث نصت المادة 35 في الفرع الرابع المتضمن للعقوبات حيث اعتبرت كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من هذا القرار و له صلة بالأعمال العلمية و البيداغوجية المطالب بها من طرف الطالب في مذكرات التخرج في الليسانس و الماستر و الماجستير و الدكتوراه قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه.

كما نصت المادة 36 على أنّ كل تصرف يشكل سرقة بمفهوم المادة 3 من هذا القرار: كل الأعمال العلمية و البيداغوجية المطالب بها من طرف الأستاذ الباحث، الأستاذ الباحث ألاستشفائي الجامعي و الباحث الدائم في النشاطات البيداغوجية و العلمية و في مذكرات الماجستير و أطروحات الدكتوراه و مشاريع البحث الأخرى أو أعمال التأهيل الجامعي أو أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى و المثبتة قانونا انجازها بفضل السرقة العلمية سواء أثناء أو بعد مناقشتها أو نشرها أو عرضها للتقييم يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه أو وقف نشر تلك الأعمال أو سحبها من النشر قبل أو بعد مناقشتها يعرض صاحبها إلى إبطال المناقشة وسحب اللقب الحائز عليه[xxxiv].

بالاضافة الى برنامج مجاني للباحثة صالحة الزهراني، برنامج ، Aplog برنامج GUARNET وغيرها من البرمجيات التي أثبتت فعالية نوعية في الحد من ظاهرة الانتحال العلمي.

الخاتمة

لقد تزايدت ظاهرة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية بشكلٍ ملحوظٍ في السنوات الأخيرة، لاسيما في ما يخص مذكرات التخرج لطلبة السنوات النهائية لمختلف الأطوار الجامعية، حيث أن الكثير من الطلبة أصبح يلجأ إلى آلية "نسخ- لصق" دون مراعاةٍ لطرق و مناهج البحث العلمي الصحيحة. فقد شهدت ظاهرة السرقة العلمية انتشارًا واسعًا في الآونة الأخيرة، فهي تعتبر من بين أهم المشاكل الأخلاقية المعقدة و المتعددة الوجوه في البيئة الجامعية. و يمكن تعريف السرقة العلمية على أنَّها تحدث عندما يقوم الكاتب متعمداً باستخدام نصوص أو كلمات أو أفكار أو معلومات «ليست عامة» خاصة بشخص آخر دون التعريف به أو ذكر هذا الشخص أو الإشارة إلى المراجع و مصادر هذه الكلمات أو المعلومات، ناسبها إلى نفسه. و يتقاسم جميع أفراد الجامعة مسؤولية الحفاظ على المعايير الأكاديمية للمؤسسة وسمعتها و هذا ما أدّى إلى وزارة التعليم العالي و البحث العلمي إلى تبني قوانين للحد من هذه السرقات و معاقبة كل من ارتكب جريمة في حق الباحث و البحث العلمي ككل. و يُعدُّ تراجع مستوى التعليم العالي و التصنيف الدولي للجامعة الجزائرية من بين مخلفات السرقات العلمية. كما تساهم في قتل روح الإبداع والتنافس بين الباحثين الجادين، و إصابة الآخرين باليأس أو الإحباط طالما ظل السارقون دون عقاب، و هذا ما يعمل على القضاء على دور الجامعة ومهمتها في تطوير المجتمع و تقدمه و النهوض به فى ظل أبحاث مسروقة و مكررة لا تنتج قيمة إضافية جديدة للمجتمع و لا تطرح فكراً مغايراً. هذا ما دفع بالوزارة إلى اتخاذ تدابير رادعة و تسليط عقوبات قاسية للحد من الظاهرة. أصبح الطالب يهتم بالشهادة أكثر من الرصيد، والأستاذ بالمردود المادي قبل الرسالة، والجامعة تهمها الأرقام والإحصائيات و تجعل ضمن أولوياتها الكم قبل الكيف.

التوصيات

تتصاعد معضلة السرقة العلمية أو الانتحال في مجال البحث العلمي و الأكاديمي يوماً بعد يوم و بشكل ملفت للإنتباه في الآونة الأخيرة، و تعاني منها جميع الدول. ما جعل العديد من الجامعات في مختلف أنحاء العالم تبحث عن السياسات و الأدوات و الأساليب الفعّالة للحدّ من هذه الظاهرة. من خلال دراستنا لهذا الموضوع و الإلمام بحيثياته توصلنا لاقتراح بعض التوصيات التي نوجزها فيما يلي:

- ✓ السرقة العلمية مؤشر مباشر ومتغير طردي مع تدني الوازع الأخلاقي، والديني في مجتمعاتنا. فإرساء منظومة تربوية أخلقية في المراحل التعليمية ما قبل الجامعة هو الترياق الوحيد لإجتثاث الظاهرة وإفناءها.
- ✓ إصدار تشريع قانوني أكثر صرامة يحدد عقوبات الواجب تطبيقها على كل من تسول له نفسه ارتكاب جرائم تمس الأمانة العلمية و أخلاقيات المهنة.
- ✓ تبني كل جامعة" ميثاق أخلاقيات البحث العلمي"
- ✓ أداء كل باحث عند بداية توظيفه (القسم العلمي) يقسم فيه على الالتزام التام بميثاق أخلاقيات البحث العلمي.
- ✓ تشكيل " لجان أخلاقيات البحث العلمي" مختلف كليات عبر التراب الوطني، تنبثق من مجلس الكلية ، و تكون مهمتها الرئيسية فحص رسائل الماجستير و الدكتوراه و بحوث أعضاء هيئة التدريس من ناحية الأمانة العلمية.
- ✓ تقديم مُعد رسالة الماجستير أو الدكتوراه إقراراً مكتوباً في بداية الرسالة ، يُؤكد فيه أنَّ بحثه كان بالفعل نتيجة مجهوده الشخصي (تحت إشراف مأطره)، و أنَّه لم يستخدم أية مكونات بحثية من بحوث الغير إلّا فيما هو مسموح به في حدود الاستفادة المشروعة من المراجع العلمية السابق نشرها.
- ✓ توفير برمجيات ذات كفاءة عالية بكل كلية أو مركز بحثي لاكتشاف عدم الأمانة العلمية (PLAGIARISM checker).
- ✓ المعاملة العادلة في قضايا السرقة العلمية لمختلف المنتحلين و مرتكبي جرائم السرقات العلمية و التقليل من المحاباة أو التعاطف معهم بحيث يعاقب جميع من سولت له نفسه لارتكاب هذا الفعل بدون استثناء و مهما كانت وظيفته، مركزه و مكانته في المجتمع.
- ✓ تمرير البحوث على برامج كشف السرقة العلمية و الغش أكثر صرامة و أكثر دقة لمنع الاحتيال و الاختلاس.
- ✓ تزويد مختلف الجامعات و المعاهد و مراكز البحث و كذا رؤساء تحرير المجلات لأحدث تقنيات و برامج كشف السرقات العلمية.
- ✓ تكوين الطلاب في جميع الأطوار التعليم (التدرج و ما بعد التدرج و في مدارس الدكتوراه) و تدريبهم من طرف مختصين و ذوي كفاءة و خبرة عالية في كيفية إعداد البحوث و الكتابة العلمية للمقالات و للمذكرات و في كيفية الاقتباس الصحيح و الأمانة العلمية و احترام أخلاقيات البحث العلمي.
- ✓ عدم إجازة البحوث و لا أي أعمال من رسائل دكتوراه و ماجستير دون تمريرها للتحليل باستخدام برامج الكشف عن الغش و الاحتيال.
- ✓ تشكيل لجنة علمية مختصة و مؤهلة لفحص جميع الأعمال العلمية الأكاديمية للحد من الظاهرة.

---

[i] احمد عياد، 2006، مدخل لمنهجية البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص. 26. و أيضاً زرفي عائشة، 2015، البحوث الجامعية بين التطبيق النتائج و نقص التمويل، المؤتمر الدولي التاسع، مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر، 18 و 19 أغسطس، ص. 4.

[ii] حفيظي سليمة، 2015، محاضرات في منهجية و تقنيات البحث، جامعة بسكرة، ص. 3.

[iii] مفهومه، ... العلمي البحث : المحاضرة ، موضوع مشترك جذع أولى المستوى ، العلمي البحث وتقنيات دودو، 2014، طرق بلقاسم عناصره، أخلاقياته، ص. 1. ، أهميته

[iv] Maurice Angeres. 1997, Initiation pratique à la Méthodologie des sciences Humaines, Casbah Université . Alger, p. 37.

[v] F. Whitney, 1946, Elements of research, New York, p. 18.

[vi] العربي حجام، 2015، أهمية توثيق المراجع في البحوث العلمية، أعمال الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص. 45.

[vii] علي معمر عبد المؤمن، 2008، البحث في العلوم الاجتماعية، الوجيز في الأساسيات و المناهج و التقنيات، الطبعة 1، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، ص. 74.

[viii] Hillway, Tyrus,(1964). " Introduction To Resarch". 2nd ed, Honghton Mifflin company. Boston. p. 5.

[ix] العلمي البحث مناهج عمار بوحوش و ذنيبات محمد، 1989، والأساليب الأسس :العلمي البحث مناهج عمار بوحوش و ذنيبات محمد، 1989، مكتبة المنار عمان، .. 11-18 ص.

[x] معجم الوسيط، الجزء الأول، ص. 40.

[xi] نسيسة فاطمة الزهراء، 2015، البحث العلمي و الانترنت بين الواقع و التطبيق، 18 و 19 أغسطس، المؤتمر العلمي التاسع، مركز جيل للبحث العلمي، الجزائر ص. 3.

[xii] بوخملة فوزية، 2015، طرق البحث العلمي و التهميش في البيئة الرقمية، أعمال الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص. 114.

[xiii] البحث : المحاضرة ، موضوع مشترك جذع أولى المستوى ، العلمي البحث وتقنيات دودو، 2014، طرق بلقاسم ،أخلاقياته، ص. 3. عناصره ، أهميته مفهومه، ... العلمي

[xiv] حيرش نوردين، 2015، البحث العلمي و مراحله -التهيئة القبلية للباحث-، أعمال الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص. 11.

[xv] جوادي نوردين، 2016، السرقة العلمية في الجامعة الجزائرية، جريدة التحرير، العدد 1047، الصادرة بتاريخ 19 اكتوبر 2016، ص. 17.

[xvi] طه عيساني، 2015، الممارسات الأكاديمية الصحيحة و أساليب تجنب السرقة العلمية، أعمال الملتقى تمتين أدبيات البحث العلمي، ملتقى العلمي المشترك الأول مع المكتبة الوطنية الجزائرية، مركز جيل للبحث العلمي، 29 ديسمبر، الجزائر، ص. 139.

[xvii] المهارات، سلسلة نصائح في التدريس الجامعي (10)، جنب تطوير والجودة، عمادة للتطوير الجامعة سعود، وكالة الملك جامعة العلمية، 2009، ص. 1. السرقة الوقوع في خطأ طلابك

[xviii] الآداب ، كلية) تحليله وصفيه دراسة (العلمية السرقة كشف الحربي، 2015، برمجيات النشمي الحربي و ميساء مشعل هيفاء التعلم، جامعة طيبة، ص. 9. و مصادر المعلومات الإنسانيه، قسم والعلوم

[xix] الحربي، 2015، المرجع سبق ذكره، ص. 11. النشمي الحربي و ميساء مشعل هيفاء

[xx] صابر بليدي، 2017، السرقات العلمية تنسف قيمة الجامعة في الجزائر، العرب، على الانترنت : https://alarab.co.uk ، 7 مارس 2017، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ماي 2018، على الساعة 17 سا و 29 دقيقة.

[xxi] ورقلة، الجزائر، ص. 17- - مرباح قاصدي العلمية، جامعة والسرقة العلمي البحث بوجرادة، 2016، أخلاقيات الله عبد 21.

[xxii] تم الاطلاع www.infotilre.welby.com( ) هيفاء، ميساء الحربي، برمجيات كشف السرقة العلمية ، في الموقع ماي 17.2018عليه يوم

[xxiii] الإسلامية، 1434هـ، السرقة العلمية: ما هي ؟ و كيف أتجنبها، سلسلة دعم التعلم و التعليم في سعود بن محمد الإمام جامعة الجامعة، وزارة التعليم العالي، ص. 18 و 19.

[xxiv] الإسلامية، 1434هـ، السرقة العلمية: ما هي ؟ و كيف أتجنبها، المرجع سبق ذكره، ص. 18 و 19. سعود بن محمد الإمام جامعة دودو، 2014، المرجع سبق ذكره، ص. 3. و أيضاً بلقاسم

[xxv] هيفاء مشعل الحربي و ميساء النشمي، 2015، برمجيات كشف السرقة العلمية (تحليله وصفيه دراسة ،كلية الآداب التعلم، جامعة طيبة، ص. 14. ومصادر المعلومات الإنسانيه قسم والعلوم

[xxvi] محمود محمد عدم، بدون سنة النشر، في الأمانة فهمي، البحوث في السرقة العلمية، قسم الهندسة الآلي كلية والتحكم الحاسبات هندسة جامعة طنطا، ص. 3.

[xxvii] جامعة الملك سعود، الاقتباس العلمي: الأنواع، الضوابط و الشروط مسودة، الخطة الوطنية للعلوم و التقنية و الابتكار، وكالة الجامعة للدراسات العليا و البحث العلمي، ص. 5.

[xxviii] مساع، 2016، السرقات العلمية لمواجهة هيئة لتأسيس جزائرية العربي الجديد، 2016 م 27 آذار / مارس 7 ، تحقيقات، الاثنين العلمية السرقات لمواجهة هيئة لتأسيس جزائرية العربي الجديد، 2016، مساع الثانية، ص.26. السنة 553 العدد ه 1437 الأول جمادى

[xxix] العربي الجديد، 2016، المرجع سبق ذكره، ص.26.

[xxx] هالة شعت، 2015، إشكاليات البحث العلمي بالجامعات العربية، مركز جيل للبحث العلمي، أعمال المؤتمر الدولي التاسع، الجزائر يومي 18 و 19، ص. 1.

[xxxi] "بروفيسور" السرقات العلمية تطال مسؤولي المؤسسات الجامعية، مدير جامعة بشار يتورط في سرقة علمية لنيل درجة ، 2 جانفي ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 23 ماي 2018، https://www.elwassat.com/frontpege/2435.html2018، على الانترنت: على الساعة 16 سا و 16 دقيقة.

[xxxii] محمد وأج، 2016، السرقات العلمية في الجزائر ضئيلة جدا-9-2016، على الانترنت: 19، نشر المقال في تم الاطلاع عليه في 23-07-2017، على الساعة 23 سا و 58 دقيقة http://www.djazairess.com/elmassa/126484

[xxxiii] مساع، 2016، السرقات العلمية لمواجهة هيئة لتأسيس جزائرية العربي الجديد، 2016 م 27 آذار / مارس 7 ، تحقيقات، الاثنين العلمية السرقات لمواجهة هيئة لتأسيس جزائرية العربي الجديد، 2016، مساع الثانية، ص.26. السنة 553 العدد ه 1437 الأول جمادى

[xxxiv] عبد الله أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، الجزائر، 2016، ص.40-41.